

1. أن أتعرف حكم الهمز الواقع بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين .
2. أن ألم بأحكام الهمز المحرك بعد الحركة .
3. أن أضبط مذهب هشام في الباب .

تمهيد

تتنوع أحوال الهمز بحسب حركته وحركة ما قبله، وكل حالة أو حالات لها حكم خاص، وفي بعضها خلاف تتداخل فيه مذاهب النحاة ومراعاة مرسوم المصحف، وكل ذلك لصاحب هذا الباب؛ وهو حمزة، وواقفه هشام في الهمز المتطرف كما سنرى، فما حكم الهمز الواقع بعد الواو والياء الزائدتين؟ وما حكمه بعد الحركة؟ وما هي مسائل الباب التي وقع فيها خلاف؟

المتن

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله -:

- | | |
|---|---|
| 240. وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا *** إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفْصَلَا | 241. وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ *** لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوٌ مُحَوَّلَا |
| 242. وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ *** يَقُولُ هَشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلَا | 243. وَرِغِيَاءٌ عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ *** وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَالِيَاءِ تَحَوَّلَا |
| 244. كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ *** رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسْهَلَا | 245. فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ *** وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا |
| 246. بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ *** حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا | |

الفهم

الشرح:

استخلاص المضامين:

- 1- أستخرج حكم الهمز الواقع بعد الواو والياء الزائدتين.
- 2- ما هو مذهب هشام في الباب؟

- **يُفَصِّلًا**: يفرق ويميز.

- **أَعْضَلًا**: أتى بمعضلة معها مشقة.

التحليل

أولاً: حكم الهمز الواقع بعد الواو والياء الزائدتين

وَيُدْغَمُ فِيهِ الْوَآوُ وَالْيَاءُ مُبْدِلًا *** إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا

لما انقضى كلامه في حكم الهمزة الواقعة بعد الألف انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة الواقعة بعد الواو المضموم ما قبلها والهمزة الواقعة بعد الياء المكسور ما قبلها إذا كانتا زائدتين، نحو: ﴿فُرُوءٍ﴾ [البقرة: 226] و﴿خَلِصَّةٌ﴾ [النساء: 111] و﴿بَرْجَةٌ﴾ [الأنعام: 20] و﴿هَيْئَةً﴾ [النساء: 4]، فأخبر أن حمزة يبدل الهمزة الواقعة بعد الواو المذكورة واوا، ويدغم الواو الزائدة في الواو المبدلة، ويبدل الهمزة الواقعة بعد الياء المذكورة ياء، ويدغم الياء الزائدة في الياء المبدلة، فيقف على الأمثلة السابقة هكذا: ﴿فُرُوءٌ﴾، ﴿خَلِصَّةٌ﴾، ﴿بَرْجَةٌ﴾، ﴿هَيْئَةً﴾...

وقوله: «حَتَّى يُفَصَّلَا» معناه: حتى يُفَرِّقَ بين الزائد والأصلي، فإن الواو والياء الأصليتين تنقل إليهما الحركة، وهنا وقعتا زائدتين، وبعضهم أجرى الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام، وسيأتي ذلك في قوله: «وَمَا وَآوُ أَصْلِي...»

ثانياً: حكم الهمز المتحرك بعد الحركات الثلاث

أ - أقسام الهمز المتحرك بعد الحركة

لما انقضى كلامه في حكم الهمز المتحرك بعد أنواع الساكن انتقل إلى الكلام في حكم الهمز المتحرك بعد الحركة، وهي تنقسم تسعة أقسام:

1-2-3: مفتوحة بعد الكسر أو الضم أو الفتح، نحو: ﴿خَالِصِيَّةٌ﴾ [العلق:17]، و﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران:3]، و﴿سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة:60].

4-5-6: مكسورة بعد الحركات الثلاث، نحو: ﴿خَالِصِيٍّ﴾ [يوسف:97]، و﴿وَلَيْسَ﴾ [البقرة:144] و﴿سَيَلَوْا﴾ [الأحزاب:14].

7-8-9: مضمومة بعد الحركات الثلاث، نحو: ﴿رُغْوَسَكُمُ﴾ [البقرة:195] و﴿رُغْوُوفُ﴾ [البقرة:205] و﴿مُسْتَفْزِعُونَ﴾ [البقرة:13].

ب- حكم القسم الأول والثاني (الهمزة المفتوحة بعد الكسر وبعد الضم)

وَيُسْمَعُ بَعْدَ الْكُسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ *** لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَأَوَّاءٌ مُحَوَّلًا

وقد ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت قسمين من الأقسام التسعة؛ وهما: المفتوحة بعد الكسر، نحو: ﴿خَالِصِيَّةٌ﴾، والمفتوحة بعد الضم نحو ﴿يُؤَيِّدُ﴾.

فأخبر أن حكمهما لحمزة في التخفيف البذل، فتبدل الهمزة في النوع الأول ياء، وفي الثاني واوا، فقال: «وَيُسْمَعُ» أي: ويسمع حمزة همزة المفتوح بعد الكسر ياءً، وبعد الضم واواً، «مُحَوَّلًا» من الهمز، أي: مبدلاً منه، فيقف حمزة على الأمثلة السابقة هكذا ﴿خَالِصِيَّةٌ﴾، ﴿يُؤَيِّدُ﴾، ومثلهما: ﴿مَيَّاتٌ﴾، ﴿وَيْتَةٌ﴾، ﴿يُؤَلِّفُ﴾...

ج- حكم الهمزة في باقي الأقسام التسعة

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ *** يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلًا

«وَفِي غَيْرِ هَذَا» إشارة إلى الهمز المفتوح بعد الكسر والضم، والمراد بغيره الأقسام الباقية من التسعة؛ وهي المفتوحة بعد الفتح، والمكسورة بعد الحركات الثلاث، والمضمومة بعد الحركات الثلاث، فأخبر أن الحكم في جميعها أن تجعل الهمزة بين بين، أي: التسهيل، فتجعل الهمزة المفتوحة بعد الفتحة بين الهمزة والألف، نحو: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾، وتجعل الهمزة المكسورة الواقعة بعد الحركات الثلاث بين الهمزة والياء، نحو: ﴿خَالِصِيْنَ﴾ وتجعل الهمزة المضمومة بعد الحركات الثلاث بين الهمزة والواو، نحو: ﴿رُغْوَسَكُمُ﴾ فهذه أصول حمزة في تخفيف الهمز المتوسط والمتطرف.

ثالثاً: مذهب هشام في الوقف على الهمز المتطرف

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ *** يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلًا

قوله: «وَمِثْلُهُ... يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهَلًا، أي: ومثل مذهب حمزة مذهب هشام في ما تطرف من الهمز، فكل ما ذكره الناظم لحمزة في الهمزة المتطرفة فمثله لهشام، وهذه أمثلة مما يقف عليه هشام بمثل مذهب حمزة: ﴿إِنْ يَشَاءُ﴾، ﴿يَفُ﴾، ﴿السَّمَاءُ﴾، ﴿فُرْقًا﴾، ﴿بَرِيٍّ﴾...

رابعاً: فروع وقع فيها الخلاف لحمزة

ذكر الناظم رحمه الله فروعاً للقواعد المتقدمة وقع فيها الخلاف فقال:

وَرِعْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادْغَامِهِ *** وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَالِيَاءِ تَحَوَّلًا
كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ *** رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسْهَلًا

أ- الخلاف في ﴿وَرِعْيَا﴾ وبابه

يريد ﴿أَحْسَنَ اثْنَيْ عَشَرَ﴾ [مريم: 74] أي على إظهاره قوم وعلى إدغامه قوم آخرون، وقياس تخفيف همزه أن يفعل فيه ما تقدم من إبدال الهمزة ياء ساكنة لسكونها بعد الكسر، وإذا فعل ذلك اجتمع فيه ياءان؛ ففيه حينئذ وجهان: فروي الإدغام؛ لأنه قد اجتمع فيه مثلاًن أولهما ساكن، ولأنه رسم بياء واحدة، وروي الإظهار نظراً إلى أصل الياء المدغمة؛ وهو الهمز، وحكم ﴿وَتَنْوِيذٍ﴾ [الأحزاب: 51] و﴿تَنْوِيذٍ﴾ [المعارج: 13] بعد الإبدال كالحكم في ﴿وَرِعْيَا﴾، وجرى العمل في المغرب بالوجهين: إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ثم الإبدال مع الإدغام، فنقرأ الأمثلة السابقة هكذا: ﴿رَبِّيَا﴾ ثم ﴿رَبِّيَا﴾، و﴿تَوَوِيذٍ﴾ ثم ﴿تَوَوِيذٍ﴾.

ب- الخلاف في هاء الضمير بعد ياء مبدلة من همزة

ثم قال «وَبَعْضُ بَكْسَرِ الْهَالِيَاءِ تَحَوَّلًا...» أخبر أن بعض أهل الأداء يكسر هاء الضمير المضمومة لأجل ياء قبلها مبدلة من همزة، فيقرأ مثلاً ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ [البقرة: 32] و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: 51] بكسر الهاء فيهما، هكذا: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ و﴿نَبِّئْهُمْ﴾، ويفهم مما ذكر أن البعض الآخر يُيقون الهاء على ما كانت عليه من الضم؛ لأن الياء التي قبلها عارضة في الوقف، وأصلها همزة، وجرى العمل في المغرب على المذهب الثاني؛ أي ضم الهاء على الأصل.

ج- الخلاف في مراعاة رسم المصحف في تغيير الهمزة

ثم ذكر قاعدة أخرى مستقلة فقال: «وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا» يعني أن حمزة كان يعتبر تسهيل الهمزة بخط المصحف على ما كتب في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وضابط ذلك أن ينظر في القواعد المتقدم ذكرها، فكل موضع أمكن إجراؤها فيه من غير مخالفة للرسم لم يعدل إلى غيره فيجعل همزة ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: 53] بين الهمزة والياء، ويبدل همزة ﴿ابْتَرِئْ﴾ [يوسف: 53] ياء، وإن لزم منها مخالفة الرسم فَتُسَهَّلُ على موافقة الرسم، مثل: ﴿تَقْتَنُوا﴾ [يوسف: 85] حيث رسمت الهمزة على الواو، فَتُسَهَّلُها بين الهمزة والواو.

ثم بيّن كيفية اتباع الرسم فقال:

فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمُهُ *** وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبَدَلَا
بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ *** حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

يعني: أن حمزة يتبع رسم المصحف في الياء والواو والحذف؛ فما كان صورته ياء أبدله ياء، فيقف هكذا: ﴿يَسْأَلُكُمْ﴾ [البقرة: 186] و﴿أَبْتَأِيكُمْ﴾ [النساء: 23] و﴿مَوِيلَا﴾ [الكهف: 57] بياء خالصة، وما كان صورته واو أبدله واو، هكذا: ﴿يَسْأَلُكُمْ﴾ [البقرة: 221] و﴿أَبْتَأُواكُمْ﴾ [النساء: 11] و﴿يَخْذَرُكُمْ﴾ [الشورى: 9] بواو خالصة، وهذا المذهب لا عمل عليه، وإنما العمل على التسهيل.

وأما ما لم يكن له صورة فإن حمزة حذّفه، والحذف يكون في كل همزة بعدها واو جمع، نحو ﴿بِقَمَالُونَ﴾ [الواقعة: 56] و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: 13]، فيقف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الحرف الذي قبلها، هكذا ﴿بِقَمَالُونَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، وإنما ذكر هذه الأقسام الثلاثة ولم يذكر الألف وإن كان تصويره كثيرا لأن تخفيف كل همزة صورت ألفا على القواعد المتقدمة لا يلزم منه مخالفة الرسم.

د- مذهب الأخفش في إبدال الهمز

ثم بين الناظم مذهب الأخفش النحوي، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة فأخبر أنه يُبدل الهمز المضموم إذا وقع بعد الكسر ياء مضمومة خالصة نحو: ﴿سَنْفِرِيكَ﴾ [الأعلى: 6]، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ وقوله: «وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ» أي: وعن الأخفش إبدال الواو في عكس ذلك، وهو أن تكون الهمزة مكسورة بعد ضم، فيقرأ ﴿سَيَلُوا﴾ [الأحزاب: 14]، ونحوه هكذا: ﴿سُولُوا﴾ بواو

خالصة؛ وقد تقدم أن الحكم في الهمزة المضمومة بعد الكسر والمكسورة بعد ضم أن تُجعل الهمزة بين بين؛ فتكون في القسم الأول بين الهمزة والواو، وفي القسم الثاني بين الهمزة والياء؛ وهو مذهب سيبويه، وخالفه الأخفش فيهما، فتصير مواضع الإبدال على قول الأخفش أربعة: هذان القسمان، وقسمان وافق فيهما سيبويه، وهما: المفتوحة بعد الكسر، والمفتوحة بعد الضم.

ثم قال: «وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا» أي: في المضمومة بعد الكسر والمكسورة بعد الضم، «كَأَلِيَا وَكَالْوَاوِ» أي يجعل المضمومة كالياء، والمكسورة كالواو، فَيُسَهِّلُ كل واحدة منهما بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لا من جنس حركتها، فمن حكى ذلك «أَعْضَلَا»؛ أي أتى بمعضلة؛ وهو الأمر الشاق.

التقويم

1. كيف يقف حمزة على الهمز الواقع بعد الواو والياء الزائدتين؟ أستشهد على جوابي من الشاطبية.
2. ما هي أقسام الهمز المتحرك بعد الحركة؟ وما حكم كل قسم؟
3. أمثل لكل قسم بمثال، ثم أقرؤه مراعيًا حكمه لحمزة عند الوقف.

الاستثمار

قال الإمام علم الدين السخاوي (ت 643 هـ) تلميذ الشاطبي رحمهما الله: «الأخفش يبذل الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها ياء نحو: ﴿مُسْتَفْزِيُونَ﴾... واحتج بأنها إذا جعلت بين بين قربت من الساكن، فيؤدي إلى ما لا يوجد مثله في العربية...»

وأجيب عن هذا من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن المجعولة بين بين بَزَنَةُ المحققة، وهي كالمتحركة فلا يعتبر ما قبلها.

الثاني: أن النطق بها على ما ذكره سيبويه لا يتعذر كما يتعذر في المفتوحة إذا جعلت بين الهمزة والألف وقبلها ضمة أو كسرة، فَحَمَلُهَا إِذَا عَلَى الْأَصْلِ أُولَى من حملها على الفرع.

الثالث: أن هذا المذهب يؤدي إلى ما أطرح استعماله من وجود ياء مضمومة قبلها كسرة، ألا تراهم رفضوا أن يقولوا «قاضي» و«غازي».

[فتح الوصيد في شرح القصيد، الجزء 2، ص 359-360]

1. ألخص ما احتج به الإمام السخاوي لمذهب سيويه.
2. أبين من خلال النص علاقة الأوجه المروية عن حمزة في الوقف على الهمز بمذاهب النحاة.

الإعداد القبلي

أحفظ أبيات الدرس القادم، وأقوم بالآتي:

1. أذكر أنواع الحروف الزوائد وأبين حكم الهمز المتوسط بزائد.
2. أبحث عن تعريف الروم والإشمام وعن كيفية تحققه في الهمزة المسهلة.